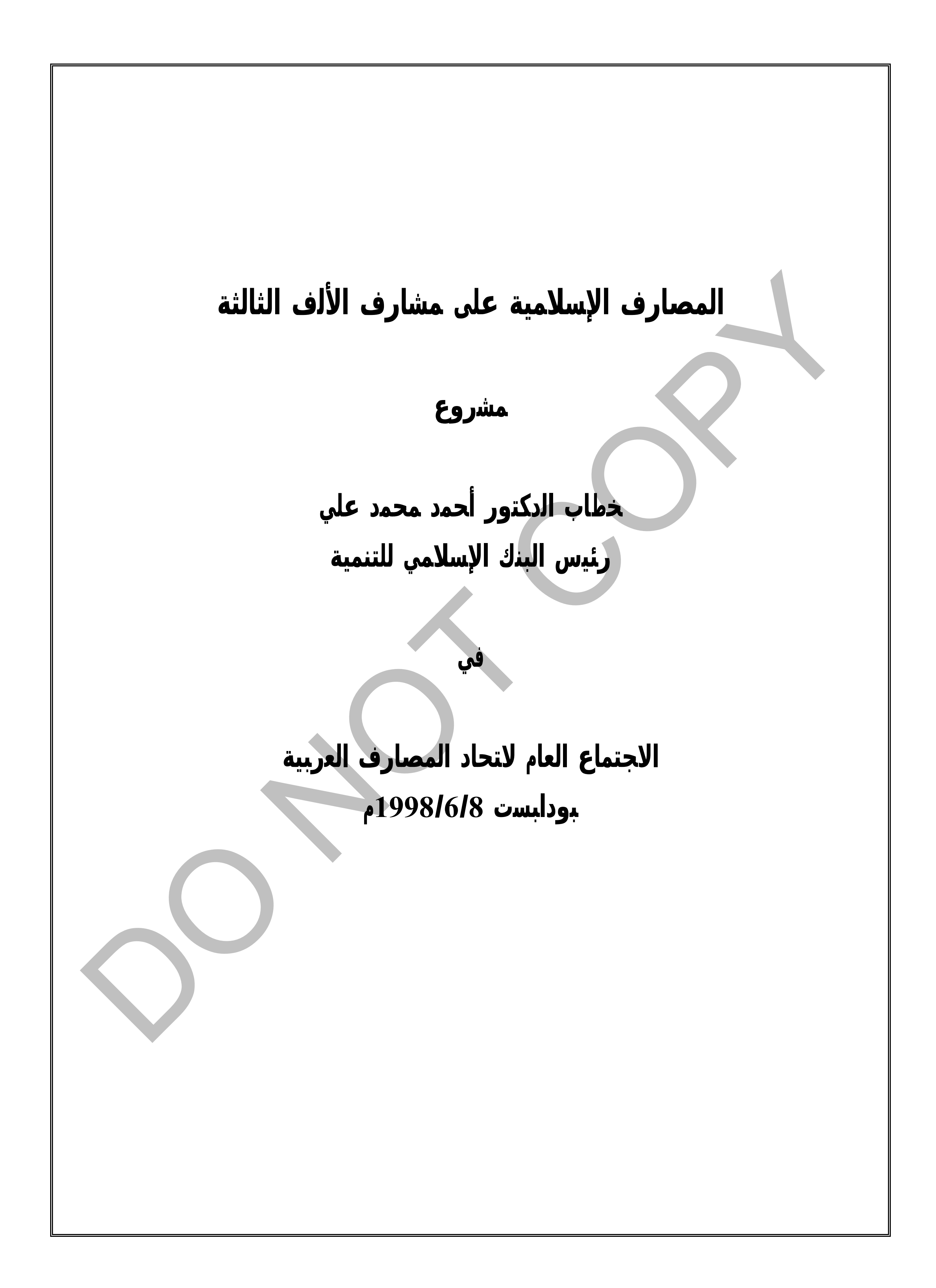


المصارف الإسلامية على مشارف الألف الثالثة

مشروع

خطاب الدكتور أحمد محمد علي

رئيس البنك الإسلامي للتنمية

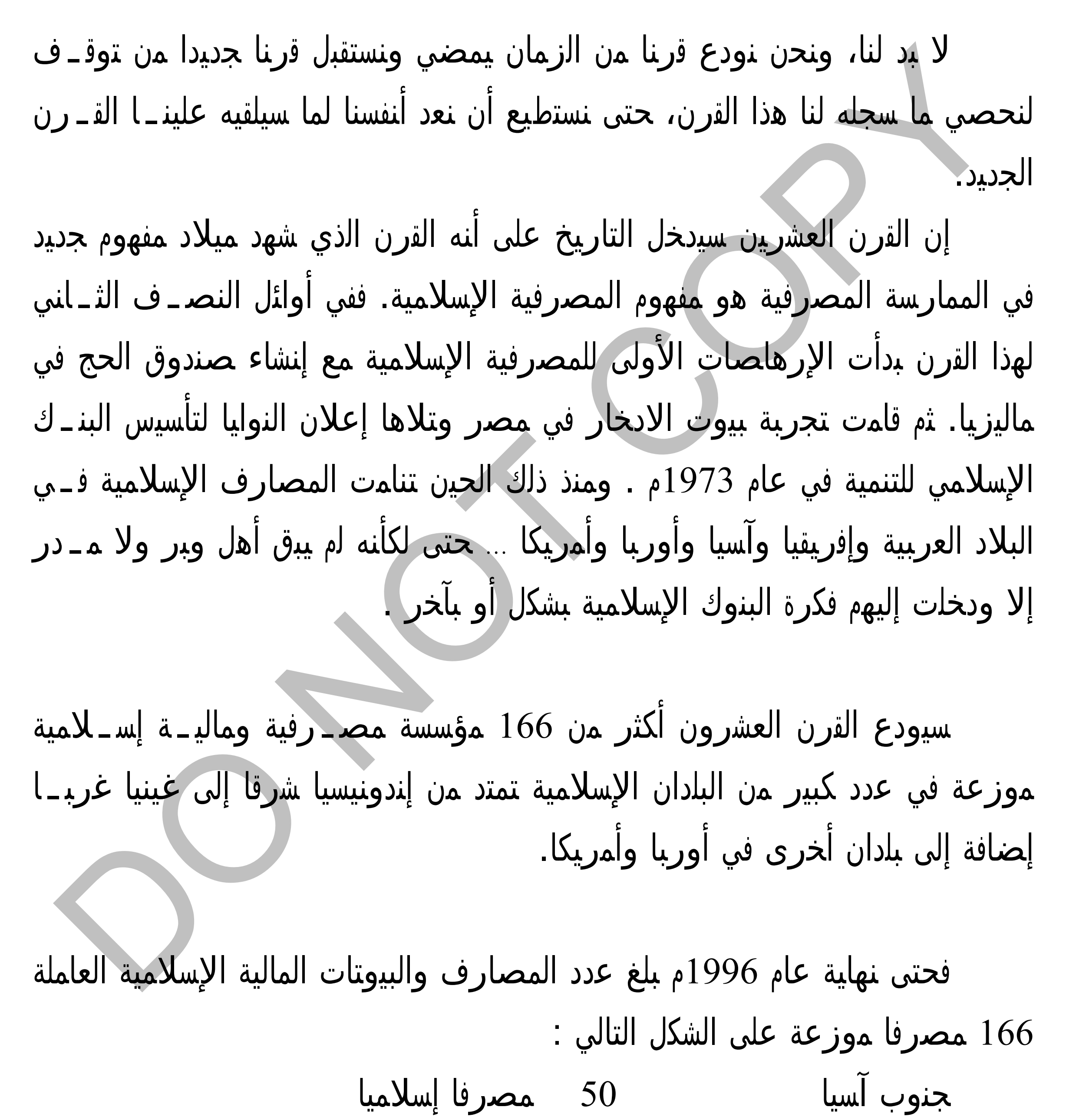
في

الاجتماع العام لاتحاد المصارف العربية

بودابست 1998/6/8م

بسم ا الرحمن الرحيم

المصارف الإسلامية على مشارف الألف الثالثة



لا بد لنا، ونحن نودع قرنا من الزمان يمضي ونستقبل قرنا جديدا من توقف لنحصي ما سجله لنا هذا القرن، حتى نستطيع أن نعد أنفسنا لما سيلقيه علينا القرن الجديد.

إن القرن العشرين سيدخل التاريخ على أنه القرن الذي شهد ميلاد مفهوم جديد في الممارسة المصرفية هو مفهوم المصرفية الإسلامية. ففي أوائل النصف الثاني لهذا القرن بدأت الإرهاصات الأولى للمصرفية الإسلامية مع إنشاء صندوق الحج في ماليزيا. ثم قامت تجربة بيوت الادخار في مصر وتلاها إعلان النوايا لتأسيس البنك الإسلامي للتنمية في عام 1973م . ومنذ ذلك الحين تنامت المصارف الإسلامية في البلاد العربية وإفريقيا وآسيا وأوربا وأمريكا ... حتى لكأنه لم يبق أهل وبر ولا مدر إلا ودخلت إليهم فكرة البنوك الإسلامية بشكل أو بآخر .

سيودع القرن العشرون أكثر من 166 مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية موزعة في عدد كبير من البلدان الإسلامية تمتد من إندونيسيا شرقا إلى غينيا غربا إضافة إلى بلدان أخرى في أوربا وأمريكا.

فحتى نهاية عام 1996م بلغ عدد المصارف والبيوتات المالية الإسلامية العاملة 166 مصرفا موزعة على الشكل التالي :

جنوب آسيا	50	مصرفا إسلاميا
أفريقيا	35	مصرفا إسلاميا

جنوب شرق آسيا	30	مصرفا إسلاميا
الشرق الأوسط	24	مصرفا إسلاميا
بلدان التعاون الخليجي	19	مصرفا إسلاميا
أوربا والأمريكيتين	8	مصارف إسلامية
	166	

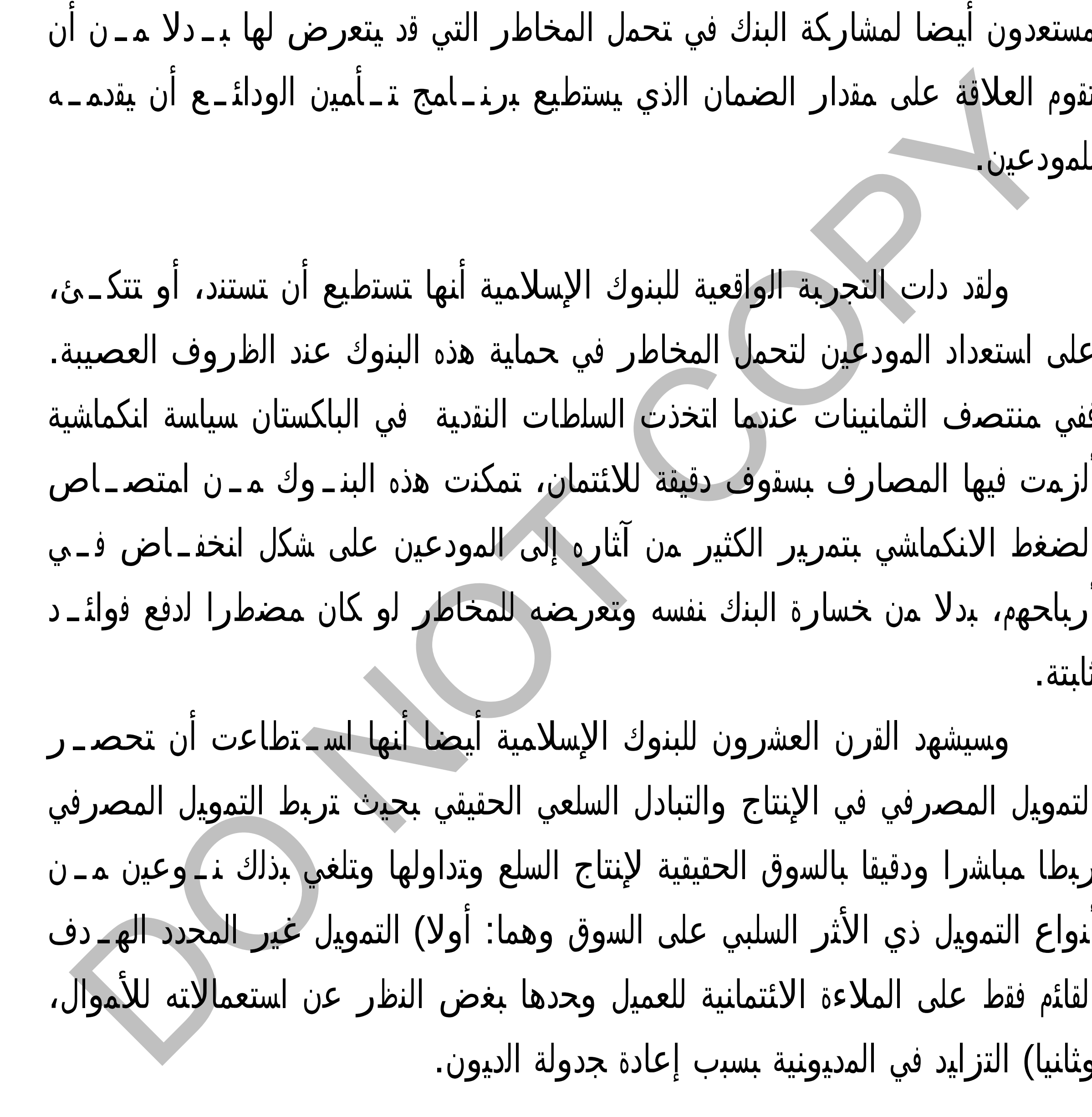
وقد بلغت أصولها وموجوداتها أكثر من 137 بليون دولار تغذي الودائع منها 74% وتغذي حسابات المساهمين (رأس المال + إحتياطيات + أرباح) حوالي 11%.

يضاف إلى ذلك عدد كبير من الفروع والنوافذ والصناديق الإسلامية التي أنشأتها مصارف تقليدية في عدد من بلدان العالم تمتد من الأسواق المالية لجنوب وشرق آسيا إلى أسواق نيويورك وسان فرانسسكو.

ولقد استطاعت المصرفية الإسلامية أن تدخل ثلاثة مبادئ هامة على العمل المصرفي، نعتقد أنه ، سيكون لها أثر بالغ في تطوير مسار الممارسات المصرفية في الألف الثالثة من التقويم المألوف. وهذه المبادئ هي : مبدأ المشاركة بين المصرف والمودعين لديه، ومبدأ ربط استعمالات الأموال بالسوق الحقيقية للسلع والخدمات، ومبدأ إدخال القيم الأخلاقية ضمن معايير اختيار الاستثمار الأصلح في العمل المصرفي .

إن القرن العشرين سيودعنا وهو يشهد للبنوك الإسلامية أنها حققت فعلا في عالم الممارسة الواقعية تغييرا نوعيا في جوهر العلاقة بين المصرف وأصحاب الودائع. فبدلا من أن تقوم هذه العلاقة على أساس الربا، الذي ذمته وحرمته جميع الأديان السماوية - فإن البنوك الإسلامية قد أثبتت – ليس فقط إمكان قيام هذه العلاقة

على أساس المشاركة، بل ونجاحها الواقعي في التطبيق. لقد صار المودعون في البنوك الإسلامية شركاء تهمهم إنجازات البنك واستثماراته، ويقيمون علاقتهم مع البنك الإسلامي على أساس ثقتهم بقدرة الإدارة على تحقيق الأرباح المتوقعة، وهم مستعدون أيضا لمشاركة البنك في تحمل المخاطر التي قد يتعرض لها بدلا من أن تقوم العلاقة على مقدار الضمان الذي يستطيع برنامج تأمين الودائع أن يقدمه للمودعين.



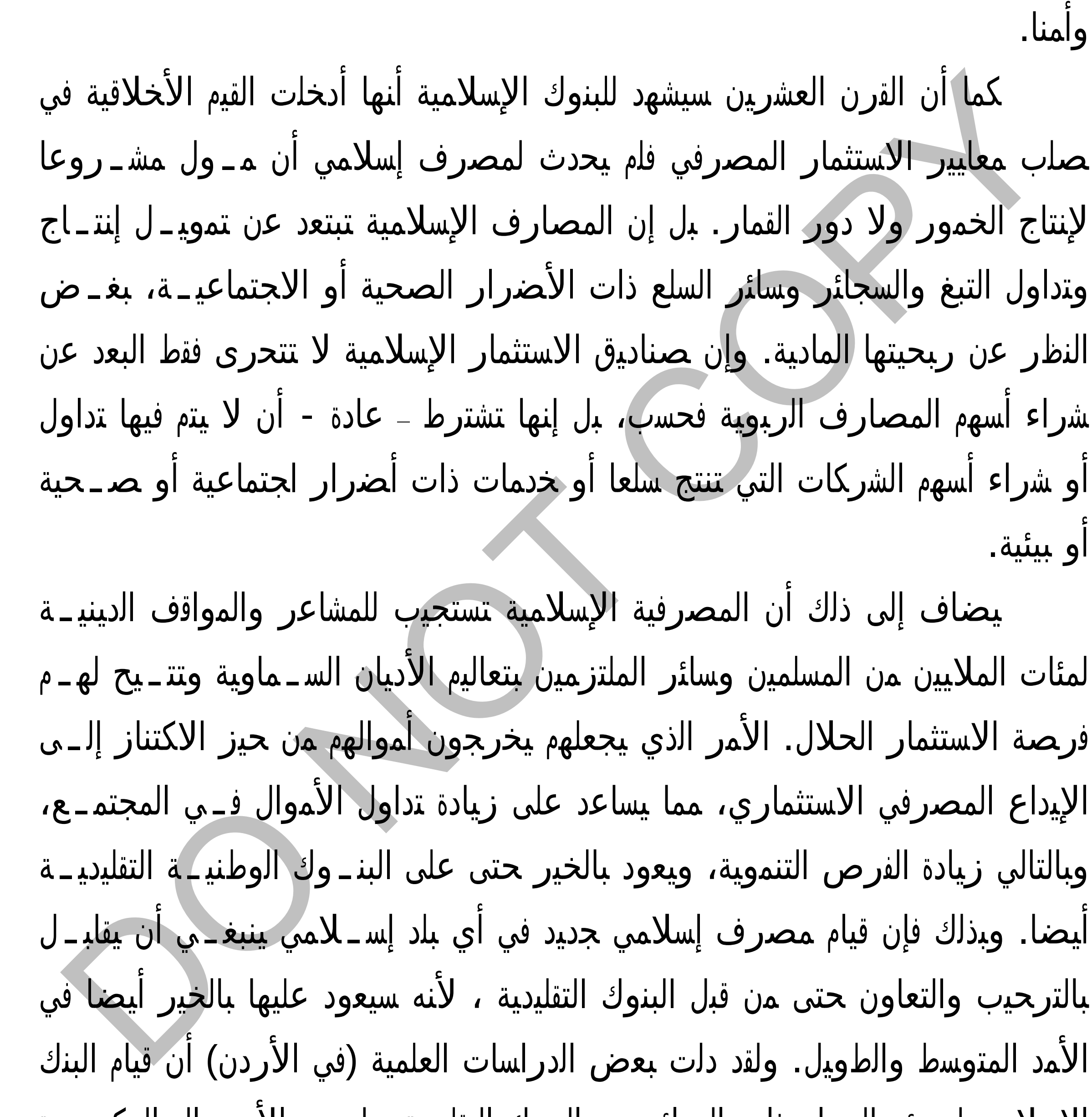
ولقد دلت التجربة الواقعية للبنوك الإسلامية أنها تستطيع أن تستند، أو تتكئ، على استعداد المودعين لتحمل المخاطر في حماية هذه البنوك عند الظروف العصيبة. ففي منتصف الثمانينات عندما اتخذت السلطات النقدية في الباكستان سياسة انكماشية ألزمت فيها المصارف بسقوف دقيقة للائتمان، تمكنت هذه البنوك من امتصاص الضغط الانكماشي بتمرير الكثير من آثاره إلى المودعين على شكل انخفاض في أرباحهم، بدلا من خسارة البنك نفسه وتعرضه للمخاطر لو كان مضطرا لدفع فوائد ثابتة.

وسيشهد القرن العشرون للبنوك الإسلامية أيضا أنها استطاعت أن تحصر التمويل المصرفي في الإنتاج والتبادل السلعي الحقيقي بحيث تربط التمويل المصرفي ربطا مباشرا ودقيقا بالسوق الحقيقية لإنتاج السلع وتداولها وتلغي بذلك نوعين من أنواع التمويل ذي الأثر السلبي على السوق وهما: أولا) التمويل غير المحدد الهدف القائم فقط على الملاءة الائتمانية للعميل وحدها بغض النظر عن استعمالاته للأموال، وثانيا) التزايد في المديونية بسبب إعادة جدولة الديون.

إن ربط التمويل المصرفي ربطا مباشرا بإنتاج وتداول السلع لا يؤدي إلى تحجيم التمويل بمقدار حدود الإنتاج والتداول السلعي فحسب، وإنما يؤدي أيضا إلى

تقليص أو انعدام التزايد في المديونية الناشئ عن إعادة الجدولة. وبالتالي، فإن كل ذلك يخفف من تراكم الإهرامات المالية المقلوبة على قاعدة رقيقة من السوق الحقيقية، الأمر الذي يجعل النظام المصرفي أقل تعرضا للهزات الائتمانية وأكثر استقرارا وأمنا.

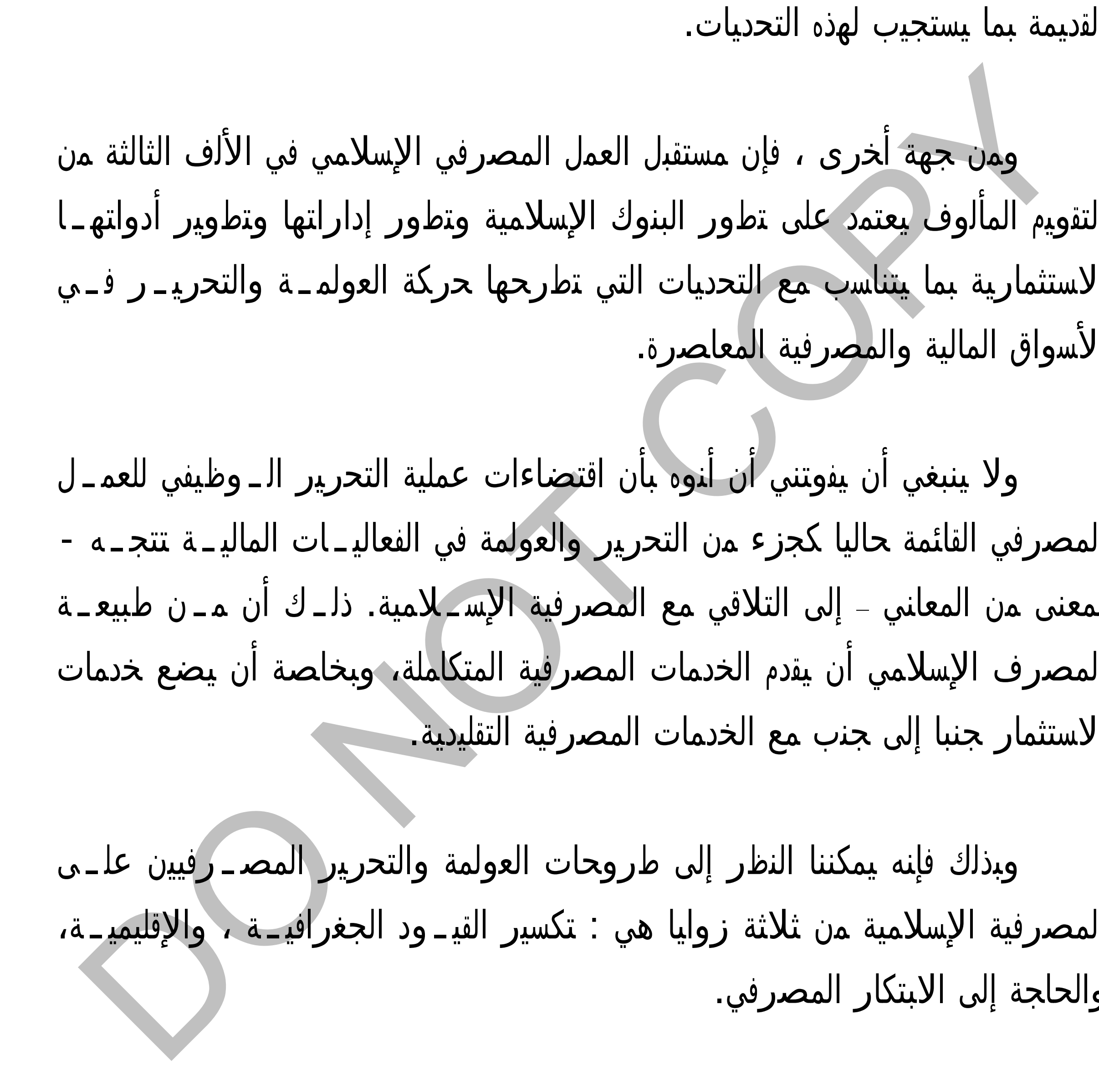
كما أن القرن العشرين سيشهد للبنوك الإسلامية أنها أدخلت القيم الأخلاقية في صلب معايير الاستثمار المصرفي فلم يحدث لمصرف إسلامي أن مول مشروعا لإنتاج الخمور ولا دور القمار. بل إن المصارف الإسلامية تبتعد عن تمويل إنتاج وتداول التبغ والسجائر وسائر السلع ذات الأضرار الصحية أو الاجتماعية، بغض النظر عن ربحيتها المادية. وإن صناديق الاستثمار الإسلامية لا تتحرى فقط البعد عن شراء أسهم المصارف الربوية فحسب، بل إنها تشترط – عادة - أن لا يتم فيها تداول أو شراء أسهم الشركات التي تنتج سلعا أو خدمات ذات أضرار اجتماعية أو صحية أو بيئية.



يضاف إلى ذلك أن المصرفية الإسلامية تستجيب للمشاعر والمواقف الدينية لمئات الملايين من المسلمين وسائر الملتزمين بتعاليم الأديان السماوية وتتيح لهم فرصة الاستثمار الحلال. الأمر الذي يجعلهم يخرجون أموالهم من حيز الاكتناز إلى الإيداع المصرفي الاستثماري، مما يساعد على زيادة تداول الأموال في المجتمع، وبالتالي زيادة الفرص التنموية، ويعود بالخير حتى على البنوك الوطنية التقليدية أيضا. وبذلك فإن قيام مصرف إسلامي جديد في أي بلد إسلامي ينبغي أن يقابل بالترحيب والتعاون حتى من قبل البنوك التقليدية ، لأنه سيعود عليها بالخير أيضا في الأمد المتوسط والطويل. ولقد دلت بعض الدراسات العلمية (في الأردن) أن قيام البنك الإسلامي لم يؤد إلى اجتذاب الودائع من البنوك التقليدية، بل من الأموال المكتنزة خارج القطاع المصرفي.

إن المصرفية الإسلامية التي ابتدأت في الربع الأخير من القرن العشرين إنمـا تمثل حركة تطوير وتجديد في النظام المصرفي نفسه وتطـرح تحـديات للابتكـار المصرفي سواء في إنتاج أدوات مصرفية جديدة أم في تعـديل أسـاليب الاسـتثمار القديمة بما يستجيب لهذه التحديات.

ومن جهة أخرى ، فإن مستقبل العمل المصرفي الإسلامي في الألف الثالثة من التقويم المألوف يعتمد على تطور البنوك الإسلامية وتطور إداراتها وتطوير أدواتهـا الاستثمارية بما يتناسب مع التحديات التي تطرحها حركة العولمـة والتحريـر فـي الأسواق المالية والمصرفية المعاصرة.



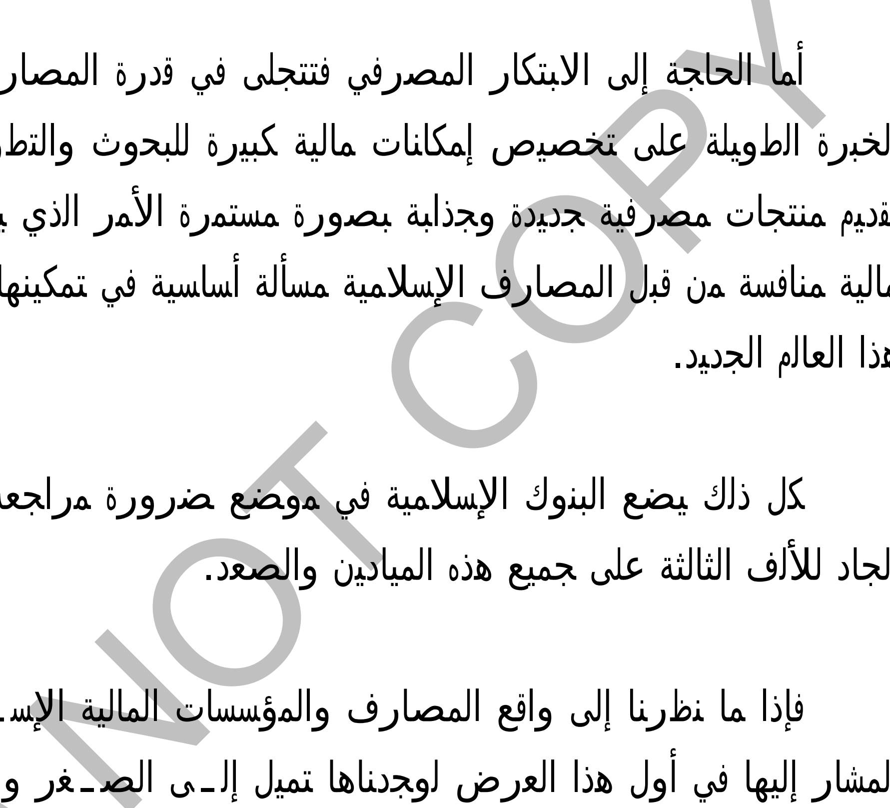
ولا ينبغي أن يفوتني أن أنوه بأن اقتضاءات عملية التحرير الـوظيفي للعمـل المصرفي القائمة حاليا كجزء من التحرير والعولمة في الفعاليـات الماليـة تتجـه - بمعنى من المعاني - إلى التلاقي مع المصرفية الإسـلامية. ذلـك أن مـن طبيعـة المصرف الإسلامي أن يقدم الخدمات المصرفية المتكاملة، وبخاصة أن يضع خدمات الاستثمار جنبا إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية.

وبذلك فإنه يمكننا النظر إلى طروحات العولمة والتحرير المصـرفيين علـى المصرفية الإسلامية من ثلاثة زوايا هي : تكسير القيـود الجغرافيـة ، والإقليميـة، والحاجة إلى الابتكار المصرفي.

إن تكسير القيود الجغرافية في العمل المصرفي يتخذ شكل الامتـداد الأفقـي للمصارف بحيث تستطيع المصارف الأكثر عراقة وخبرة أن تتوسع جغرافيا لتجتذب أسواقا فرعية كانت تصول وتجول فيها مصارف محلية متواضعة دونما أي منافس.

أما الإقليمية فقد تجلت في اتساع حجم السوق المحلية بحيث تكونت الكتل الاقتصادية الإقليمية مما يساعد المؤسسات المصرفية، وغيرها، على الإفادة من اقتصاديات الحجم الكبير. مما أدى إلى الاندماجات المصرفية الكبيرة ونشوء الكتل المالية المصرفية العملاقة.

أما الحاجة إلى الابتكار المصرفي فتتجلى في قدرة المصارف العملاقة ذات الخبرة الطويلة على تخصيص إمكانات مالية كبيرة للبحوث والتطوير وإلحاحها على تقديم منتجات مصرفية جديدة وجذابة بصورة مستمرة الأمر الذي يجعل ابتكار أدوات مالية منافسة من قبل المصارف الإسلامية مسألة أساسية في تمكينها من الصمود في هذا العالم الجديد.



كل ذلك يضع البنوك الإسلامية في موضع ضرورة مراجعة النفس والتحضير الجاد للألف الثالثة على جميع هذه الميادين والصعد.

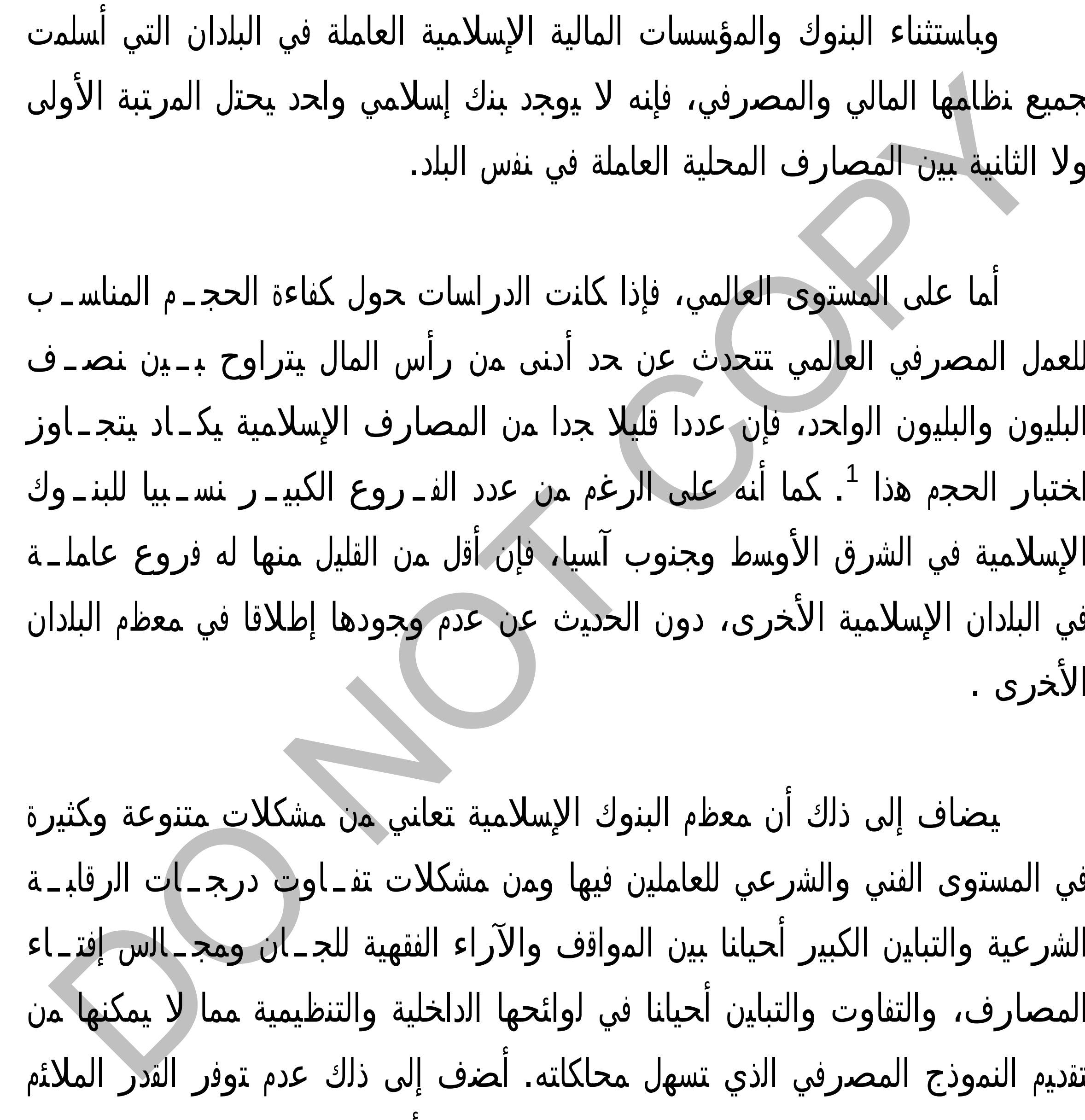
فإذا ما نظرنا إلى واقع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الـ 166 المشار إليها في أول هذا العرض لوجدناها تميل إلى الصغر والتقوقع. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

البنوك والمؤسسات الإسلامية	**العدد**	**متوسط رأس المال $000,000**	**متوسط الموجودات $000,000**	**متوسط عدد الفروع**
في جنوب آسيا	50	19	904	178
في أفريقيا	35	6	56	19
في جنوب شرق آسيا	30	4	126	9
في الشرق الأوسط (بما فيه دول التعاون الخليجي)	43	150	1982	300
في أوربا وأمريكا	8	70	119	5
المجموع	**166**	**44**	**826**	**137**

المصدر: محسوبة من دليل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، إصدار الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – جدة 1996م.

حيث لا يزيد رأس مال المصرف الإسلامي وسطيا عـن 44 مليـون دولار وتبلغ موجودات البنك الواحد وسطيا 826 مليون دولار.

وباستثناء البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في البلدان التي أسلمت جميع نظامها المالي والمصرفي، فإنه لا يوجد بنك إسلامي واحد يحتل المرتبة الأولى ولا الثانية بين المصارف المحلية العاملة في نفس البلد.



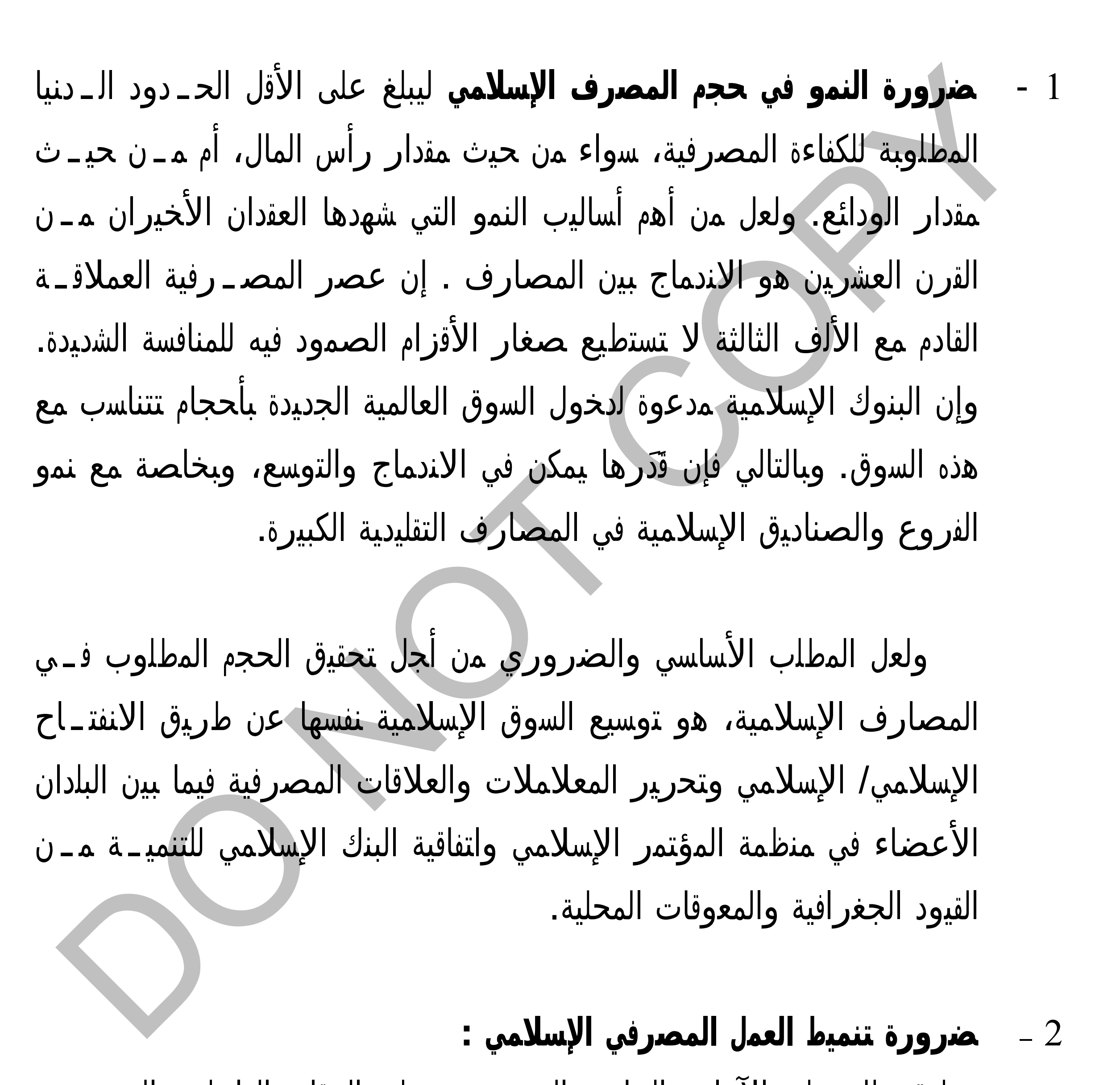
أما على المستوى العالمي، فإذا كانت الدراسات حول كفاءة الحجـم المناسـب للعمل المصرفي العالمي تتحدث عن حد أدنى من رأس المال يتراوح بـين نصـف البليون والبليون الواحد، فإن عددا قليلا جدا من المصارف الإسلامية يكـاد يتجـاوز اختبار الحجم هذا [1]. كما أنه على الرغم من عدد الفـروع الكبيـر نسـبيا للبنـوك الإسلامية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، فإن أقل من القليل منها له فروع عاملـة في البلدان الإسلامية الأخرى، دون الحديث عن عدم وجودها إطلاقا في معظم البلدان الأخرى .

يضاف إلى ذلك أن معظم البنوك الإسلامية تعاني من مشكلات متنوعة وكثيرة في المستوى الفني والشرعي للعاملين فيها ومن مشكلات تفـاوت درجـات الرقابـة الشرعية والتباين الكبير أحيانا بين المواقف والآراء الفقهية للجـان ومجـالس إفتـاء المصارف، والتفاوت والتباين أحيانا في لوائحها الداخلية والتنظيمية مما لا يمكنها من تقديم النموذج المصرفي الذي تسهل محاكاته. أضف إلى ذلك عدم توفر القدر الملائم من الرقابة والمساندة من المصارف المركزية وتنوع أشكال ومستويات هـذا الـدعم عندما يكون قائما .

[1] فقط ثلاثة بنوك كلها إيران يتجاوز رأس ما ا نصف بليون ولا يزيد عن 750 مليون دولار (نفس ا صدر السابق).

كل ذلك يستدعي وقفة متدبرة من أجل استجلاء معالم المسار المستقبلي للبنوك الإسلامية في ظل المنافسة الشديدة من المصارف العملاقة في ظل العولمة والتحرير. وفي هذا السبيل لا بد لنا من النظر في الجوانب الأربعة التالية:

1 - **ضرورة النمو في حجم المصرف الإسلامي** ليبلغ على الأقل الحدود الدنيا المطلوبة للكفاءة المصرفية، سواء من حيث مقدار رأس المال، أم من حيث مقدار الودائع. ولعل من أهم أساليب النمو التي شهدها العقدان الأخيران من القرن العشرين هو الاندماج بين المصارف . إن عصر المصرفية العملاقة القادم مع الألف الثالثة لا تستطيع صغار الأقزام الصمود فيه للمنافسة الشديدة. وإن البنوك الإسلامية مدعوة لدخول السوق العالمية الجديدة بأحجام تتناسب مع هذه السوق. وبالتالي فإن قدَرها يمكن في الاندماج والتوسع، وبخاصة مع نمو الفروع والصناديق الإسلامية في المصارف التقليدية الكبيرة.



ولعل المطلب الأساسي والضروري من أجل تحقيق الحجم المطلوب في المصارف الإسلامية، هو توسيع السوق الإسلامية نفسها عن طريق الانفتاح الإسلامي/ الإسلامي وتحرير المعاملات والعلاقات المصرفية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي واتفاقية البنك الإسلامي للتنمية من القيود الجغرافية والمعوقات المحلية.

2 - **ضرورة تنميط العمل المصرفي الإسلامي :**

ينطبق ذلك على الآراء والفتاوى الشرعية، وعلى الرقابة الداخلية، الشرعية والفنية، وعلى أشكال عرض الحسابات الختامية والميزانيات، بقدر ما ينطبق على ضرورة تنميط وتقعيد الرقابة المصرفية من المصرف المركزي على

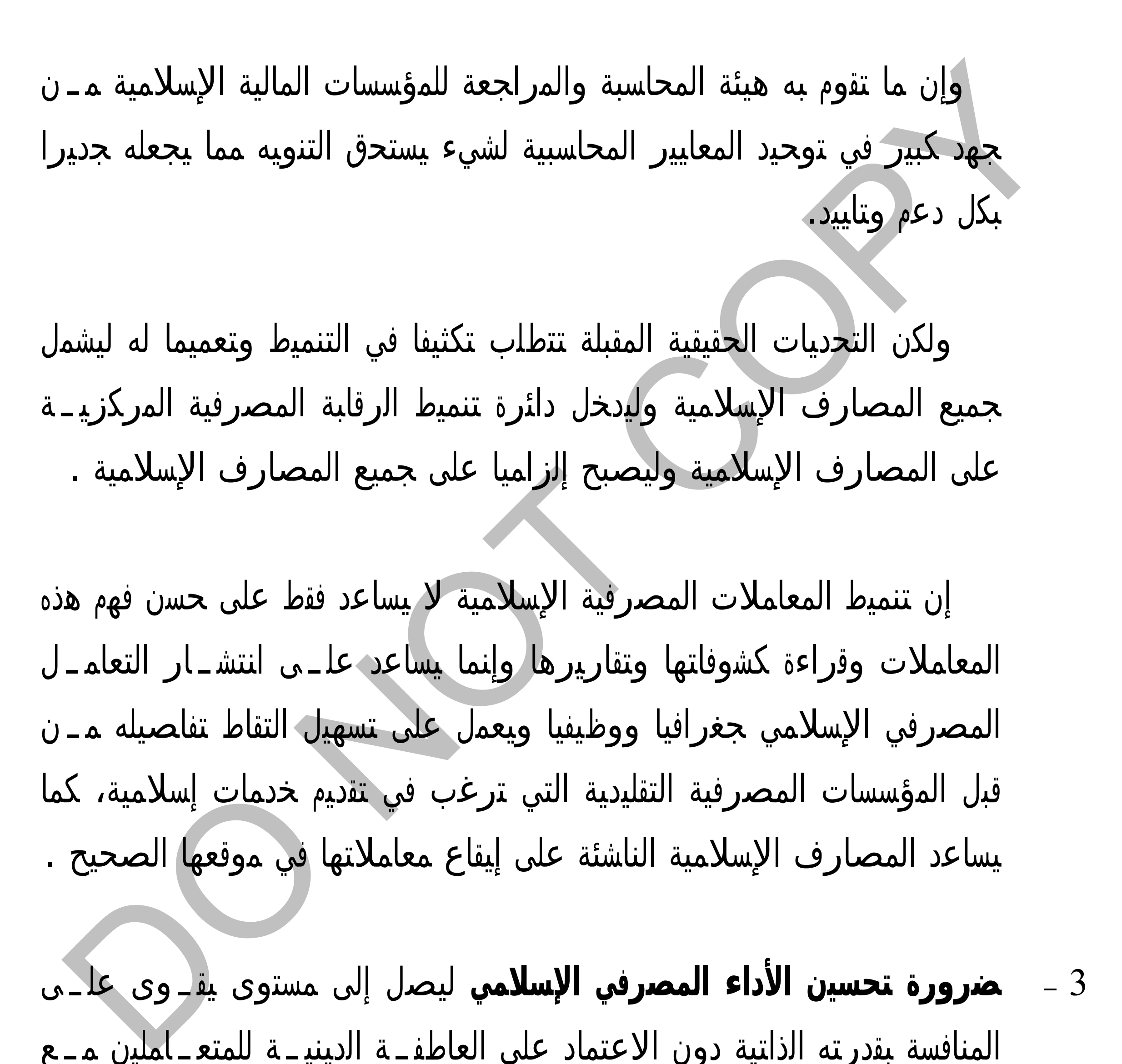
البنوك الإسلامية بما يتفق مع خصوصية العلاقات المصرفية الإسلامية، سواء ما تعلق بودائعها أم استعمالاتها للأموال أم علاقاتها مع البنوك التقليدية، كما ينطبق أيضا على معدلات الأداء والإنجاز المصرفيين.

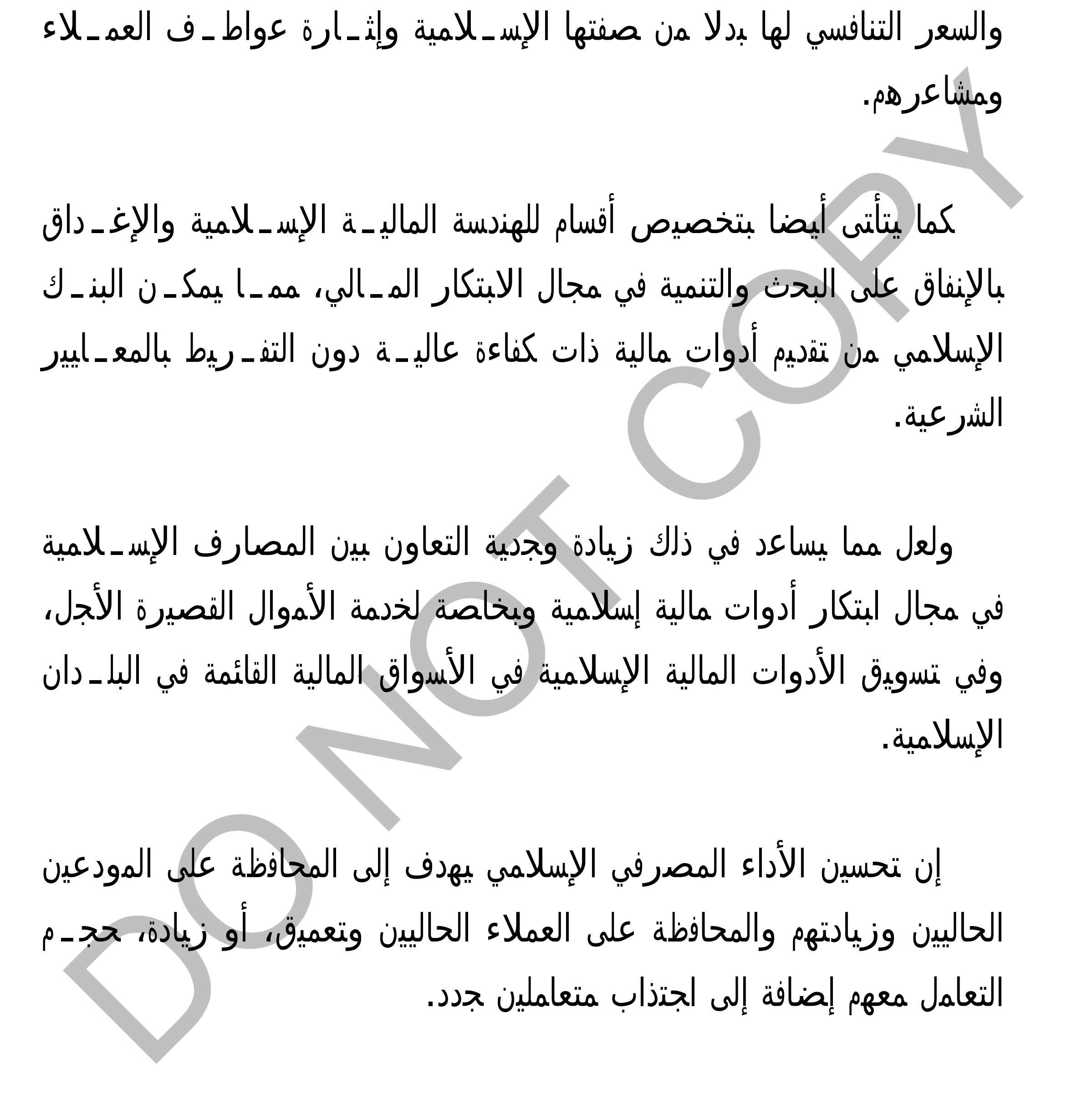
وإن ما تقوم به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من جهد كبير في توحيد المعايير المحاسبية لشيء يستحق التنويه مما يجعله جديرا بكل دعم وتاييد.

ولكن التحديات الحقيقية المقبلة تتطلب تكثيفا في التنميط وتعميما له ليشمل جميع المصارف الإسلامية وليدخل دائرة تنميط الرقابة المصرفية المركزية على المصارف الإسلامية وليصبح إلزاميا على جميع المصارف الإسلامية .

إن تنميط المعاملات المصرفية الإسلامية لا يساعد فقط على حسن فهم هذه المعاملات وقراءة كشوفاتها وتقاريرها وإنما يساعد على انتشار التعامل المصرفي الإسلامي جغرافيا ووظيفيا ويعمل على تسهيل التقاط تفاصيله من قبل المؤسسات المصرفية التقليدية التي ترغب في تقديم خدمات إسلامية، كما يساعد المصارف الإسلامية الناشئة على إيقاع معاملاتها في موقعها الصحيح .

3 - **ضرورة تحسين الأداء المصرفي الإسلامي** ليصل إلى مستوى يقوى على المنافسة بقدرته الذاتية دون الاعتماد على العاطفة الدينية للمتعاملين مع المصرف.





ويتأتى ذلك بزيادة الاهتمام بتدريب القوى العاملة المتخصصة بالمصرفية الإسلامية، وتحسين أدائها، وتحسين أساليب تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية، واعتماد سياسة تسويقية ترتكز على نوعية الخدمة المصرفية والسعر التنافسي لها بدلا من صفتها الإسلامية وإثارة عواطف العملاء ومشاعرهم.

كما يتأتى أيضا بتخصيص أقسام للهندسة المالية الإسلامية والإغداق بالإنفاق على البحث والتنمية في مجال الابتكار المالي، مما يمكن البنك الإسلامي من تقديم أدوات مالية ذات كفاءة عالية دون التفريط بالمعايير الشرعية.

ولعل مما يساعد في ذلك زيادة وجدية التعاون بين المصارف الإسلامية في مجال ابتكار أدوات مالية إسلامية وبخاصة لخدمة الأموال القصيرة الأجل، وفي تسويق الأدوات المالية الإسلامية في الأسواق المالية القائمة في البلدان الإسلامية.

إن تحسين الأداء المصرفي الإسلامي يهدف إلى المحافظة على المودعين الحاليين وزيادتهم والمحافظة على العملاء الحاليين وتعميق، أو زيادة، حجم التعامل معهم إضافة إلى اجتذاب متعاملين جدد.

وإن المحافظة على الودائع الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية تتطلب إعادة النظر في مبادئ وطرق توزيع الأرباح بين المصرف، ممثلا بالمساهمين، وأصحاب الودائع الاستثمارية على تنوع آجالها، بحيث يتجه

توزيع الأرباح نحو تقديم مزايا متزايدة للودائع الاستثمارية تستطيع المحافظـة عليها - بل وزيادتها - في ظل التنافس الشديد مـع المصـارف والصـناديق الاستثمارية التقليدية. والواقع، أنه يمكن القـول إن الفـروق الحقيقيـة بـين خصائص والتزامات السهم وخصائص والتزامات الودائع الاستثمارية الطويلة الأجل في البنوك الإسلامية ليست من التباعد بحيث تبرر الفروق الكبيرة بـين عوائد السهم وعوائد الوديعة، كما نشاهدها في الواقع التطبيقـي فـي معظـم البنوك الإسلامية حاليا. وبالتالي فإنه لا بد من تقليل هذه الفروق حتى تستطيع البنوك الإسلامية الصمود في ميدان المنافسة على اجتذاب الودائع والمحافظـة عليها .

وإن تحسين الأداء المصرفي في المصارف الإسـلامية يتطلـب أيضـا الإسراع في الإفادة من تقنية المعلومات، سواء أكان ذلك في خدمات العملاء، أم في التعامل مع المراسلين، أم في العلاقات المصرفية الدولية، أم في توظيف الأموال ومتابعة الأسواق.

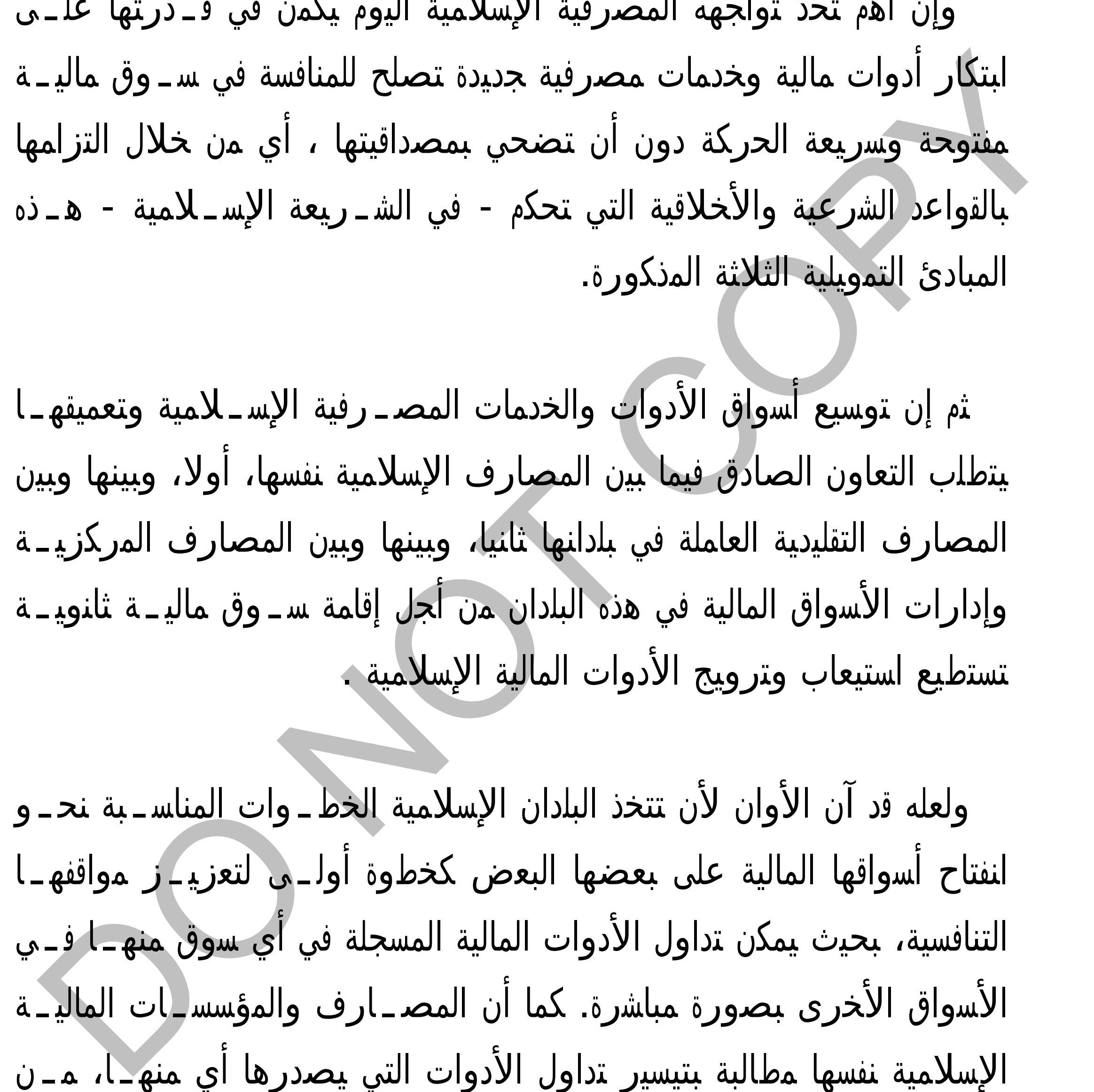
4 - ضرورة العمل على التوسيع والتنويع المستمرين في الخـدمات المصـرفية الإسلامية .

ويتأتى ذلك بالعمل الدؤوب على ابتكار الأدوات المصرفية الإسـلامية ثـم العمل المستمر على توسيع أسواقها.

فمن المعلوم أن التمويل الإسلامي يقوم على واحد من مبادئ ثلاثـة هـي : مبدأ البيع الذي يؤدي إلى خلق مديونية للمصرف الممول على العميل المتمول، ومبدأ المشاركة الذي يؤدي إلى نوع من التملك للأصول الإنتاجية يشترك فيه

المصرف مع العميل، ومبدأ الإجارة وهو يقوم على تملك المصرف الإسلامي لأصول معمرة مرتبطة بعقود إجارة عليها يكون فيها حق الانتفاع للعميل.

وإن أهم تحد تواجهه المصرفية الإسلامية اليوم يكمن في قدرتها على ابتكار أدوات مالية وخدمات مصرفية جديدة تصلح للمنافسة في سوق مالية مفتوحة وسريعة الحركة دون أن تضحي بمصداقيتها ، أي من خلال التزامها بالقواعد الشرعية والأخلاقية التي تحكم - في الشريعة الإسلامية - هذه المبادئ التمويلية الثلاثة المذكورة.



ثم إن توسيع أسواق الأدوات والخدمات المصرفية الإسلامية وتعميقها يتطلب التعاون الصادق فيما بين المصارف الإسلامية نفسها، أولا، وبينها وبين المصارف التقليدية العاملة في بلدانها ثانيا، وبينها وبين المصارف المركزية وإدارات الأسواق المالية في هذه البلدان من أجل إقامة سوق مالية ثانوية تستطيع استيعاب وترويج الأدوات المالية الإسلامية .

ولعله قد آن الأوان لأن تتخذ البلدان الإسلامية الخطوات المناسبة نحو انفتاح أسواقها المالية على بعضها البعض كخطوة أولى لتعزيز مواقفها التنافسية، بحيث يمكن تداول الأدوات المالية المسجلة في أي سوق منها في الأسواق الأخرى بصورة مباشرة. كما أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية نفسها مطالبة بتيسير تداول الأدوات التي يصدرها أي منها، من خلال إيجاد نظام موحد للتداول فيما بينها.

وأخيـ ـرا فإذا كانـ ـت العقود الثلاثة الماضية قد شهدت نموا للبنوك الإسلامية - معبرا عنه بمجموع موجوداتها - يزيد قليلا عن 10% سنويا، وهو معدل أعلى من معدلات نمو المصارف التقليدية في جميع البلدان الإسلامية، فإن الأهميـ ـة الإبداعيـ ـة لفكرة المصرفية الإسلامية وتحديات المرحلة القادمة ، مرحلة التحرير والمنافسة على المستوى العالمي، وضخامة المؤسسات المصرفية التقليدية القائمة علـ ـى اقتصـ ـاديات السوق الكبيرة، كل ذلك يتطلب العمل على الوصول إلى معدل للنمو يزيد عما حققته المصرفية الإسلامية خلال العقود الماضية.

وبذلك فإن القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكون قرن الاتسـ ـاع والانتشـ ـار والتعمق في العمل المصرفي الإسلامي الذي ينبغي أن يطمح إلى معـ ـدلات للنمـ ـو لا تقل عن 14 - 15% سنويا حتى تستطيع المصرفية الإسلامية أن تحتـ ـل موضـ ـعها المناسب في السوق العالمية بما يتناسب مع حجم أسواق البلدان الإسلامية وطاقاتهـ ـا المالية، وليس ذلك على ا بعـ ـ ـ ـزيز .

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين .